

أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر
دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019

The impact of monetary policy on the balance of payments in
Algeria during the period 1990-2019

¹.زواد نجة

استادة مساعدة / جامعة محمد بن احمد وهران 2

zouad.nadjat@univ-oran2.dz

تاريخ الاستلام : 14.03.2022 ، تاريخ القبول : 29.04.2022 ، تاريخ النشر : 06.06.2022

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 ، وذلك بالاعتماد على منهج الاقتصاد القياسي من خلال استخدام نموذج تصحيح الخطأ العشوائي وبيانات سنوية غطت الفترة الممتدة من 1990 إلى 2020 والتي تخص المتغيرات التالية : ميزان المدفوعات pob ، معدل إعادة الخصم tr ، معدل الكتلة النقدية M2 سعر الصرف Tc معدل القروض المقدمة للاقتصاد cr ، كما أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير محدود لكل من معدل الخصم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري ، مما يدل على مساهمة المحدودة لهذين العنصرين في معالجة اختلال في ميزان المدفوعات ، بينما عدم وجود أي تأثير للكتلة النقدية على ميزان المدفوعات ، يدل على عدم مساهمة العرض النقدي في استعادة التوازن لميزان المدفوعات في الجزائر. ومنه لا يمكن الجزم بفعالية السياسة النقدية في استعادة التوازن لميزان المدفوعات ، وذلك راجع لكون مشكلة الميزان المدفوعات في الجزائري هيكلية ، بحيث لا يمكن الاعتماد على أدوات السياسة النقدية لمعالجة اختلالات هيكلية.

الكلمات المفتاحية : الساسة النقدية ، ميزان المدفوعات ، الجزائر .

تصنيف JEL : D49 , D4

Abstract:

This article aims to shed light on the impact of monetary policy on the balance of payments in Algeria during the period 1990-2019, based on the econometric approach through the use of a correction model. random errors and annual data covering ,the results of the study also showed that there is a limited impact of the discount rate and the exchange rate on the Algerian balance of payments, which indicates the limited contribution of these two components to the resolution of the imbalance of payments, while the absence of any effect of the money supply on the balance of payments indicates the absence of contribution of the money supply to the rebalancing of the balance of payments in Algeria. It is therefore not possible to

¹المؤلف المراسل

ensure the effectiveness of monetary policy in restoring the equilibrium of the balance of payments.

Keywords: monetary policy , the imbalance of payments , Algeria

Jel Classification Codes :D4, D49

مقدمة :

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات التي تستعين بها السلطات السياسية و الاقتصادية في رسم سياساتها الاقتصادية، فهو ذلك السجل الذي تدرج فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزدوج فيها القيود الدائنة والقيود المدينة ، وتتضمن حركة للسلع والخدمات و رؤوس الأموال.

يكتسي ميزان المدفوعات أهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي الكمي لأية دولة، كونه يحمل مؤشرات ودلالات اقتصادية تعكس قوة الاقتصاد الوطني ودرجة اندماج في الاقتصاد العالمي، فضلا عن أن ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية إنما يعكس من حيث محتوى و هيكل الإنتاج وقدرته التنافسية ، و مدى استجابته لطرق الإنتاج دوليا.

نظرا لهذه الأهمية البالغة ، تسعى مختلف الدول إلى الحفاظ على استقرار هذا الميزان ، مستخدمة مجموعة من السياسات و الاجراءات ، و ذلك كون استقرار هذا الميزان من شأنه الحفاظ على مختلف التوازنات الاقتصادية الكمية ، مما يساعد في تحقيق التنمية المرجوة. تعتبر السياسة النقدية من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة من أجل التدخل في النشاط الاقتصادي ، و توجيهه وفق الأهداف المنشودة ، و كذلك تصحيح الاختلالات الاقتصادية .

يعتبر التوازن الخارجي أحد الأهداف الأساسية للسياسة النقدية، حيث تستخدم هذه الأخيرة عدة أدوات نقدية بغية الحفاظ على توازن في الميزان المدفوعات والعمل على إعادته لموضع التوازن في حالة تعرضه لاختلال ، وذلك سواء بطريقة آلية عن طريق قوى السوق ، أو عن طريق تدخل السلطات النقدية بواسطة سياسات التكيف .

الجزائر و على غرار بقية الدول أرادت تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ، فاختارت نموذج التخطيط المركزي، والذي يقوم على تدخل الدولة في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية ، حيث ركزت اهتمامها على الصناعات الثقيلة أو ما يعرف بنموذج الصناعات المصنعة المعتمدة في ذلك على جملة من المؤسسات العمومية الكبرى التي أوكلت لها مهام تجسيد وإدارة هذا النموذج.

استطاعت الجزائر و بفضل الموارد المالية المتاحة و الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية من إنجاز استثمارات ضخمة في مجال الصناعات الثقيلة خلال مختلف المخططات التنموية المتبعة ، لكن ومع انخفاض أسعار النفط في منتصف الثمانينات ظهر الاختلال البنوي للاقتصاد الجزائري كونه يتميز عموما بالضعف الكبير في تنوع جهازه الإنتاجي من جهة و ضعف المردودية من جهة أخرى رغم تلك الإمكانيات الضخمة المسخرة ، و يرجع ذلك أساسا إلى فشل السياسات الاقتصادية المعتمدة ، و إهمال البعض منها ، على غرار السياسة النقدية التي ضمننت حيادية طيلة الفترة السابقة ، كل هذا أدى إلى حد حدوث اختلالات كبيرة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكمية و الجزئية للاقتصاد الوطني ، خصوصا على المستوى الخارجي ، أين برزت مشكلة المديونية الخارجية ، و التي كان لها أثار وخيمة على الاقتصاد الجزائري ، مما أدى بالسلطات و تحت ضغط المؤسسات النقدية الدولية التي لجأت إليها الجزائر ، قصد إعادة هيكلة اقتصادها ، إلى إعادة النظر في طريقة تسيير الاقتصاد ، والتحول إلى اقتصاد السوق وذلك من خلال القيام بجملة من الإصلاحات الاقتصادية ، نالت السياسة النقدية حصة الأسد منها.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق سوف نحاول هذه الدراسة معرفة مدى فعالية السياسة النقدية المتبعة في الجزائر في إعادة التوازن لميزان المدفوعات ، ومنه يمكن صياغة الإشكالية العامة على النحو التالي :

مامدى تأثير السياسة النقدية على آليات معالجة اختلال توازن في ميزان المدفوعات في الجزائر ؟

الفرضيات :

- تتوقف فعالية أدوات السياسة النقدية على مدى تحقيق الأهداف المسطرة .
- تعتبر السياسة النقدية أداة هامة لتحقيق التوازن الخارجي في الجزائر.
- سعر الصرف يؤثر بصورة مباشرة على توازن ميزان مدفوعات

أهداف البحث: تحدف هذه الدراسة إلى:

- إبراز الدور الذي تلعبه السياسة النقدية من أجل معالجة اختلال توازن ميزان المدفوعات.
- التعرف على سير عمل أدوات السياسة النقدية في الجزائر .
- محاولة بناء نموذج قياسي يحدد تأثير السياسة النقدية على ميزان المدفوعات .

نموذج البحث :

للإجابة على الإشكالية المطروحة ، ولتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في المعالجة النظرية لموضوع السياسة النقدية و علاقته بميزان المدفوعات ، و المنهج التحليلي في الدراسة القياسية لدراسة مدى تأثير السياسة النقدية على آليات معالجة اختلال توازن ميزان المدفوعات باستخدام نموذج تصحيح الخطأ العشوائي VECM و بيانات سنوية للفترة الممتدة من 1990 إلى 2019 وبالاستعانة ببرنامج 10 eviews .

1-الدراسات السابقة:

1-1-دراسة (جليل عقيل ، 2011) : يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين السياسة النقدية وتأثيرها على ميزان المدفوعات في الاقتصاد الأمريكي المتميز بدرجة عالية من التقدم، والذي تكون فيه أسعار الصرف والفائدة معومة، ضف إلى ذلك فهو يتوفر على حرية انتقال رؤوس الأموال فيه، الفترة من (1980-1989)بيانات فصلية أي ربع سنوية وتم استخدام النماذج القياسية المتمثلة في نماذج الانحدار المتعددة والاعتماد على متغيرات من أجل تحليل أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات تمثلت في عرض النقود، أسعار الفائدة، الطلب الكلي، سعر الصرف ومستويات الأسعار، وتوصل الباحث إلى وجود علاقة بين متغيرات السياسة النقدية ورصيد ميزان المدفوعات الأمريكي، حيث المتغيرات تفسر أكثر من 96% من التغيرات الحاصلة في الحساب الجاري 88% من التغيرات في حساب رأس المال و74% من التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات الأمريكي.

1-2-دراسة بن زيان راضية : عاجلت الباحثة في هذه الدراسة من خلال الإشكالية التالية ما هو دور السياسة النقدية في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة؟ من خلال معالجة الاختلال ميزان المدفوعات في الجزائر عن طريق أدوات السياسة النقدية حيث يعتبر ميزان المدفوعات من اهداف السياسة النقدية لتحقيق هذه أهداف فإنها تمارس تأثيرها عن طريق استخدام أدواتها و التقنيات التي تؤثر خاصة على ميزان المدفوعات و من هنا استعملت عدة متغيرات هي سعر الصرف ، معدلات الفائدة ، معدل إعادة الخصم ،احتياطي إجباري ،معدل استرجاع السيولة، الناتج الداخلي الخام ،ميزان التجاري معدلات التضخم، الكتلة النقدية ،كانت فترة الدراسة 1990 إلى 2014 وقامت بدراسة القياسية من خلال اختبار استقراريه السلاسل الزمنية و طريق المربعات الصغرى OLS و توصلت أن السعر الصرف له تأثير المباشر على ميزان المدفوعات وكذلك معدل الخصم في حين أن الكتلة النقدية مستثناة لغياب العلاقة السببية بينها و بين ميزان المدفوعات حيث أن السياسة النقدية لعبت دورا في معالجة اختلال ميزان المدفوعات الاعتماد الجزائر على مصدر وحيد و هو الصادرات النفطية.

3-1-دراسة 2013,Anthony –Lekan- Bosco Ito تمحورت هذه الدراسة حول معرفة مدى فعالية السياسة النقدية المتبعة فينيجريا في تحقيق استقرار ميزان المدفوعات خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2010، باستخدام تقنية نموذج الانحدار المتعدد، والنتائج المتوصل إليها، بينت أنه توجد علاقة إيجابية بين المتغيرات التابع ميزان المدفوعات والمتغيريين المستقلين هما عرض النقود وسعر الفائدة، في حين أن سعر الصرف لم يكن ذو دلالة إحصائية، لذلك أوصت الدراسة بضرورة تشجيع تصدير المنتجات النيجرية وخاصة المنتجات غير النفطية لأن هذا سيحسن من وضع ميزان المدفوعات، كما ينبغي على البنك المركزي القيام بعملية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لتعزيز النمو والتطور في الاقتصاد النيجري.

4-1-دراسة 2017, Postrick- Victoria- Hileni- Florette سعت هذه الدراسة إلى إيلاغ صانعي السياسات عن مدى تأثيري صياغة السياسة النقدية على ميزان المدفوعات، حيث تم استخدام نموذج VECM لبيانات الممتدة بينالربع الاول من عام 1991 والربع الرابع لسنة 2015 للتحليل، إذ تم اعتماد متغيرصافي الاصول الاجنبية (NFA) كمتغري مستهدف معرب عن ميزان المدفوعات، مؤشر أسعار المستهلك (CPI) سعر الصرف الاسمي (EX) سعر الفائدة (R) الائتمان المحلي (DC)الرصيد المالي (FB) والنتاج المحلي الاجمالي (GDP) كمتغيرات تفسيرية والنتائج المتوصل إليها كانت كالتالي: الزيادة في الائتمان المحلي لها تأثيري سلبي على NFA، بينما التحسن فيالرصيد المالي يميل إلى التحسن NFA في حين أن المتغيرات مثل سعر الفائدة و GDP و CPI لم تكن ذات أهمية في المدى القصير، كما تشير نتائج علاقة السببية ل Granger أنّ هناك سببية أحادية الاتجاه تنطلق من GDP والرصيد المالي و EX والائتمان الاجمالي وصولا إلى NFA، إذ تتوافق نتائج سببية Granger مع تحليل التباين فيما يتعلق بالرصيد المالي والائتمان الاجمالي مع نتائج المدى القصير. خلصت الدراسة أنّ المتغيرات النقدية ليست الوحيدة التي تؤثر في NFA ناميبيا حيث أن الرصيد المالي متغير غير نقدي وله أيضا تأثير كبير على NFA، العلاقة الإيجابية بين سعر الصرف و NFA على المدى القصير والطويل تعين أن انخفاض قيمة الدولار النامبي قد لا يحسن ميزان المدفوعات وبالتالي ميزان المدفوعات لا يمكن تصحيحه بالكامل من خلال السياسة النقدية بل ينبغي على السلطات النامبية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية.

2-أداء السياسة النقدية في الجزائر: يقصد بالسياسة النقدية تنظيم كمية النقد المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية و القضاء على البطالة و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات و المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار².

1-2-السياسة النقدية في الجزائر 2001-2019 : لقد كانت السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية عام 1990 حيادية بسبب الدور السلبي لمنقود في الاقتصاد الوطني، إذ لم تتمكن السياسة من تحقيق الأهداف والمهام المنوطة بها و السبب في علم فعاليتها خلال تلك الفترة يرجع أيضا إلى كون تلك الأخيرة لم تكن تعدوا كونها مفهوم نظري منصوص عليه في القوانين التشريعية بعيدا عن الواقع التطبيقي.

يعد قانون النقد والقرض 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر بتاريخ 15 أبريل 1990 من أهم الإصلاحات النقدية بالجزائر، فوضع النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد يتميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية، وإبراز دور النقد والسياسة النقدية و إعادة البنك المركزي كل صلاحيات في تسيير ورسم السياسة النقدية في ظل الاستقلالية التامة إن التطورات النقدية التي حصلت منذ سنة 1990 تعكس مباشرة توجهات السياسة النقدية في ظل اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي والتي كان لها الأثر الواضح والكبير على تطور الوضعية النقدية في الاقتصاد الوطني، فتم اللجوء إلى صندوق النقد الدولي

² ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص: 173.

لطلب المساعدة ومن ذلك فرض عليها إصلاح السياسة النقدية وكان الاتفاق الأول يتمثل في الاستعداد الائتماني الأول في ماي 1989، ثم الاتفاق الثاني تمثل في الاستعداد الائتمان في الثاني لسنة 1991 .

من تحليلنا للنتائج النقدية والمالية المحققة خلال هذا البرنامج نجد على العموم أن السياسة النقدية خلال هذه المرحلة لم تكن فعالة في تحقيق التوازنات النقدية والوصول إلى الاستقرار النقدي فالاقتصادي في الجزائر خلال مرحلة تميزت بلجوء السلطات العامة للاستعانة بأطراف أجنبية كونها مصادر التمويل الخارجي وقد تميزت هذه المرحلة بالخصائص التالية:³

- ❖ ارتفاع التكلفة المتوسطة لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر إلى 14 %.
- ❖ توسع إعادة التمويل لدى بنك الجزائر بنسبة 66 %.
- ❖ توسيع القروض المقدمة للاقتصاد بنسبة 31.9 %.
- ❖ زيادة معدل نمو الكتلة النقدية M2 بنسبة 21.3 % بعدما سجلت بنسبة 11.3 % سنة 1990.

2-2-السياسة النقدية في الجزائر 2001-2019: تميزت هذه الفترة بارتفاع كبير في أسعار المحروقات الأمر الذي أدى إلى توفر فوائض مالية كبيرة لدى الجزائر حيث وصل سعر البرميل في هذه الفترة إلى 145 دولار، كما وصل احتياطي الصرف إلى أعلى مستوياته حيث وصل إلى حوالي 185 مليار دولار سنة 2013، الأمر الذي شجع على تبني مجموعة من البرامج التنموية تهدف إلى إنعاش الاقتصاد الجزائري، والتي قسمت إلى مرحلتين: الأولى من أبريل 2001 إلى أبريل 2004، تسعى من خلالها الدولة إلى تدعيم برامج الانعاش الاقتصادي لتحقيق استقرار الاقتصاد الوطني من خلال توفير مناصب الشغل و التحكم في معدلات التضخم و زيادة حجم الاستثمار، الأمر الذي أدى إلى رفع معدلات النمو حيث بلغ سنة 2003 نسبة 07 % كما تزامن مع جملة من الإنجازات في مجال الصحة و السكن و التنمية الريفية. أما المرحلة الثانية بدأت في سنة 2005 إلى سنة 2014، وهي مرحلة تكتسي أهمية كبيرة خاصة كإنها تهدف إلى دعم النمو الاقتصادي، و قد استطاعت هذه السياسات تحقيق نتائج مرضية، يعود السبب الرئيسي فيها إلى ارتفاع أسعار المحروقات بشكل كبير وتوفر سيولة قادرة على دعم أي مشروع في مجال التنمية، ومن أهم ما تم تحقيقه ما يلي : ارتفاع معدلات النمو كإنخفاض مستويات البطالة كما أن المؤشرات النقدية عرفت تحسنا ملحوظا حيث انخفض معدل التضخم وحدث استقرار نقدي، والأهم تسديد المديونية التي أثقلت كاهل الجزائر.

3-2-أدوات السياسة النقدية في الجزائر: يعتمد بنك الجزائر في التأثير على حجم الائتمان وتوزيعه داخل الاقتصاد الوطن على مجموعة من الأدوات (يتم التركيز على الأدوات غير المباشرة) وفيما يلي نقدم أهم هذه الأدوات:

2-3-1-إعادة الخصم: تعد هذه الاداة من أكثر الأدوات أهمية من حيث استخدامها وتأثيرها على الائتمان المصرفي⁴ وقد نص قانون القرض والنقد فيالمواد المتعلقة بإعادة الخصم بأنه يمكن للبنك المركزي أن يقوم بعمليات إعادة الخصم، كما تم توضيح السندات التي يمكن إعادة خصمها فيها يلي⁵ :

³ تلخيص الطالبة المعتمد من: * نادي الدراسات الاقتصادية الجزائرية- "مسار السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد الجزائري"- ص04.

* دحمان بن عبد الفتاح -" محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف للصندوق النقدي الدولي- دراسة حالة الجزائر"- رسالة ماجستير- مرجع سابق- ص182-183.

⁴ أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعث الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 2000 ص63.

⁵ - رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي في مفاهيم تحاليل وتقنيات، دار البهاء الدين لمنشر. والتوزيع، الجزائر 2008 .

✓ سندات تجارية مضمونة من قبل الجزائر أو دولة أجنبية ناتجة عن تبادل حقيقي للسلع والخدمات .
 ✓ سندات قرض قصيرة الاجل لمدة أقصاها ستة أشهر ويمكن تجديد هذه العمليات على ألا تتعدى ثلاث سنوات يجب أن تحمل السندات توقيع شخصين طبيعيين ذوي ملاءة و يجب أن تحذف هذه القروض الى تطور وسائل الانتاج وزيادة الصادرات .
 ✓ سندات عامة لا تتعدى الفترة المتبقية لاستحقاقها على الاكثر ثلاثة أشهر. شكلت خلال التسعينات الاسلوب الاكثر استعمالا لإعادة تمويل البنوك و الوسيلة الاكثر اهمية لتدخل البنك المركزي و هذا ما نلاحظه من خلال تطور معدلات إعادة الخصم حيث ارتفع هذا المعدل من 10% الى 15% من مرحلة ما بين 1990 حتى سنة 1995 . ويعود هذا الارتفاع المتواصل لسعر الخصم إلى سياسة البنك المركزي الصارمة للحد من الطلب على حجم الاوراق المالية للحد من توسع الائتمان والتحكم في معدل التضخم، إلا أن ارتفاع معدل الخصم كان نتيجة تدهور سعر الصرف وتحرر الاسعار في هذه الفترة حالت دون تحقيق الغاية المطلوبة وذلك أن أسعار الفائدة الحقيقية كانت سلبية وأقل من معدل التضخم مما أفقد هذه الاداة فعاليتها ليشهد انخفاضاً متواصلاً الى 2001 حيث بلغ 6% و ذلك الانخفاض معدل التضخم من 29 الى 3.0 سنة 2000 ليستقر معدل إعادة الخصم عند 4 الى غاية 2016 وذلك لاستقرار

✓ معدل التضخم عند مستويات دنيا، كما أن تحسن الوضعية المالية للمصارف وظهور فائض سيولة لديها أدى بها إلى الإحجام عن طلب إعادة تمويل لدى البنك المركزي .

2-3-3-2- الاحتياطي الاجباري: إن تدخل البنك المركزي بسياسة الاحتياطي النقدي الالزامي⁶، يقضي بضرورة قيام البنوك التجارية بالحفاظ بنسبة معينة من 6 الودائع لديه، يعتبر هذا الاحتياطي بمثابة خط دفاع أول للبنك والمتعاملين .وقد حد قانون النقد والقرض 90-10 في المادة 93 أنه لا يجب أن يتعدى الاحتياطي الالزامي 28% وفي سنة 1994 أصدرت التعليمية رقم 16-94 التي تلزم المصارف والمؤسسات المالية بالاحتفاظ بمبالغ معينة من الاحتياطات عليها في شكل ودائع لدى البنك المركزي وتم تحديد معدل الاحتياطي الالزامي في هذه التعليمية ب 5.2% على مجموع العناصر المذكورة في المادة الثانية في هذه التعليمية .

لم تستغل هذه السيولة بشكل فعال خلال التسعينات و ذلك بسبب نقص السيولة و تبعية البنوك للبنك المركزي حسب النشرة الاحصائية لبنك الجزائر رقم 24 استنتجنا ان ارتفاع نسبة الاحتياطي الاجباري كانت متذبذبة وهذا ذل على أن البنك المركزي أراد الاستفادة من مزايا هذه الاداء وتفعيلها بشكل يجعلها ذات أهمية للتحكم في سيولة المصارف وذلك بهدف محاربة التضخم حيث بلغ متوسط التضخم السنوي المقاس لسنة 2012 حوال 9.8% مقابل 5.4% في 2011 وذلك بعد تسارعه ابتداء في السداسي الثان من 2011 حيث تم الاعتماد على هذه الاداة و هذا لاهميتها في امتصاص الكتلة النقدية لتصل الى 12 سنة 2014 .

2-3-3-3- سياسة السوق المفتوحة : تتمثل في قيام البنك المركزي ببيع وشراء الاوراق المالية الحكومية في سوق الاوراق المالية⁷، كأدوات الخزينة، وبعض الاوراق المالية الاخرى بهدف التأثير في سيولة السوق النقدية، طبقت لأول مرة سنة 1996 عندما قام البنك المركزي بشراء السندات العمومية التي تتجاوز 6 أشهر .نص قانون النقد والقرض 90-10 باستخدام عمليات السوق المفتوحة من خلال المناجرة في السندات التي لا تتجاوز مدة استحقاقها ستة أشهر على أن لا تتجاوز المبلغ الاجمالي لهذه السنوات 20% من إجمال الارادات العادية للدولة للسنة المنصرمة لكن بعد صدور الامر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض أزال شرط سقف إلى 20% وجعله مفتوحا حسب ما تقتضيه ظروف وأهداف السياسة النقدية .رغم أهمية هذه الاداة إلا ان أهميتها تنميز بعدم فعاليتها في

⁶ -صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر لمنشر والتوزيع، الجزائر 2005، ص 23
⁷ - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، 210

الجزائر وهذا لضيق السوق النقدية وغياب السوق المالية حيث و منذ صدور السيولة سنة 2001 لم يتمكن البنك المركزي من بيع سندات عمومية الامتصاص فائض السيولة.

3-تطور ميزان المدفوعات في الجزائر :

3-1- مفهوم ميزان المدفوعات⁸ يعرف بأنه سجل محاسبي منتظم لكافة العمليات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين في دورة زمنية معينة عادة ما تكون واحدة⁹ ، حيث تستخدم السياسة النقدية لعلاج اختلال ميزان المدفوعات و العودة به إلى حالة التوازن عن طرق تغيير كل من المعروض النقدي و سعر الصرف.

كما تكتسي بيانات ميزان المدفوعات المعربة عن الأوضاع الاقتصادية لبلد ما أهمية بالغة، وهذا راجع لأسباب التالية: يعكس ميزان المدفوعات قوة الاقتصاد الوطني ومدى قابليته للتكيف مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي من خلال توضيح حجم كل من الصادرات والواردات بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمار مثال؛ يظهر ميزان المدفوعات القوة المحددة لسعر الصرف حيث أنه يعكس العرض والطلب على العملات الاجنبية، إضافة إلى هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع المتبادل فيها؛ مساعدة صانعي السياسات الاقتصادية في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة عن طريق ميزان المدفوعات يمكننا قياس الوضع الخارجي للدولة؛ يعتبر ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد الدولة على التخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية عرفات، 2002.

3-2- مكونات ميزان المدفوعات: يتألف ميزان المدفوعات من الحسابات الرئيسية التالية :

3-2-1- الحساب الجاري : والذي بدوره ينقسم إلى كل من

- الميزان التجاري: يشمل صادرات وواردات الدولة المتمثلة في السلع .
- ميزان الخدمات: أي كافة الخدمات التبادلة بين الدولة والخارج .

3-2-2- حساب التحويلات الاحادية: مثل الاعانات والتبرعات و الدولة المستفيدة لا يرتب عليها أي التزام .

3-2-3- حسابات رأس المال: يعبر عن كل المعاملات الدولية المرتب عنها انتقال رأس المال سواء كان قصير أو طويل الأجل .

3-2-4- حساب التسويات الرسمية: يشمل صافي التغيرات الاحتياطية الدولية.

3-3- تطور ميزان المدفوعات في الجزائر: لقد مرت الجزائر بفترة صعبة في التسعينات وبحلول الألفية الثالثة بدأت الأوضاع تتحسن نوعا ما، وذلك بصدور عدة قوانين، كما عرف ميزان المدفوعات تذبذبات كبيرة خلال الفترة المدروسة، وهذا ما نحاول توضيحه من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (01) تطور ميزان المدفوعات في الجزائر

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
4.4	6.84	8.05	4.4	2.0	2.7	1.5	1.5	1.6	0.7	احتياطات الصرف
2.38-	1.74-	1.16	2.09-	6.32-	4.83-	0.01-	0.23	0.52	0.22-	ميزان

⁸ عادل المهدي، مرجع سبق ذكره، ص: 203.

⁹ M Bye De Bernis ,relations économiques international ,Ed Dalloz ,Paris 1987 ,édition , 82

										المدفوعات
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	-----------

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
148.9	143.1	110.1	77.78	56.18	43.11	32.92	23.11	17.76	11.9
3.86	36.99	29.55	17.73	16.94	9.25	7.47	3.66	6.19	5.75

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
122.3	133.6	123.03	146.3	159.918	178.938	189.768	190.66	182.33	162.22
16.93-	15.82-	19.56-	21.76-	-27.54	-5.88	0.13	12.06	20.14	15.58

المصدر :

- ONS <http://www.ons.dz>
- Bulletin statistique trimestrielle, mars 2002 , P 10
- Rapport "Evaluation économique et monétaire en Algérie "Banque d'Algérie,
- Bulletin statistique, séries rétrospectives(1964- 2011) , Banque d'Algérie
- Bulletin statistique trimestrielle, N° 21 mars 2013 , P 10
- Bulletin statistique trimestrielle, N° 25mars 2014 , P 10
- Rapports 2010,2011, 2012 de la Banque d'Algérie

نلاحظ من الجدول أعلاه أن احتياطات الصرف عرفت تزايد مطردا ابتداء من سنة 1990 كما عرفت تزايد خلال هذه الفترة كما أن ميزان المدفوعات عرف مجموعة من الإختلالات والتي كانت ناتجة عن انخفاض أسعار النفط خلال سنة 1991 ما نتج عنه كذلك انخفاض في الاحتياطات مع الزيادة في الاقتراض حيث ارتفع الدين الخارجي إلى 25.72 مليار دولار أمريكي ، وكما أن احتياطات الصرف عرفت تزيادا ملحوظا ابتداء من سنة 2000 إلى 2010 والسبب يعود إلى تحسن رصيد ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات حيث بلغ سعر البرميل الواحد من البترول سنة 2008 ما يقارب ب 93,47 دولار مقابل 19,49 دولار للبرميل سنة 2007.

أن رصيد ميزان المدفوعات عرف انخفاض ملحوظ خلال سنة 2015 بنسبة 27.54% بعد الارتفاع الذي عرفه خلال سنوات 2011 والذي قدر 20.14 % ذلك بسبب انخفاض أسعار البترول وهذا ملاحظناه في تطور احتياط الصرف الجزائري حيث عرف انخفاضا ابتداء من السنة 2015 قدر ب 159.918 مليار دينار بعدما بلغ أقصى ارتفاع في سنة 2012 ب مقدار 190.66 مليار دينار.

4- دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات

1-4 صياغة النموذج الخاص بميزان المدفوعات : يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج من خلال الدالة التالية

المتغير التابع : هو معدل ميزان المدفوعات .

المتغيرات المفسرة : معدل الكتلة النقدية ، معدل إعادة الخصم ، معدل القروض المقدمة للاقتصاد ، سعر الصرف .

C متغير ثابت .

u : البواقي

✓ اختبار جدر الوحدة لقياس مدى استقرارية متغيرات السلاسل الزمنية : معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات تتصف

بعدم الاستقرارية ، لهذا سنقوم باختبار استقرار هذه السلاسل الزمنية وتحديد درجة استقرارية المتغيرات باستخدام اختبار

(ADF) ديكيفولرالموسع Dickey Fuller Augments

الجدول رقم (01) : استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	القيمة الاحتمالية	احصائية ADF test	القيم الحرجة		
			1%	5%	10%
			المستويات		
pob	0.2303	2.081534	-3.581152	-2.926622	-2.601424
M2	0.1542	-1.376990	-2.617364	-1.948313	-1.612229
tr	0.3691	-0.788173	-2.617364	-1.948313	-1.612229
TC	0.9808	1.788081	-2.617364	-2.617364	-1.612229
CR	0.9892	2.081534	-2.644302	-1.952473	-1.610211
الفروق الأول					
pob	0.0000	-6.407072	-2.617364	-1.948313	-1.612229

M2	0.0000	-7.718476	-2.618579	-1.948495	-1.612135
tr	0.0000	-4.612052	-2.617364	-1.948313	-1.612229
TC	0.0008	-3.524177	-2.617364	-1.948313	-1.612229
CR	0.0000	-9.249695	-2.617364	-1.948313	-1.612229

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات 10eviews

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى Level باستخدام اختبار (ADF) ديكي فولر الموسع لهذا قمنا بتطبيق طريقة الفروقات من الدرجة الأولى، و توصلنا إلى أن السلاسل الزمنية مستقرة عند الفروق الأولى .
وعليه بمأن السلاسل كلها مستقرة عند نفس الدرجة (الدرجة الأولى) فإن شرط التكامل المتزامن قد تحقق أي بمعنى أن السلاسل الزمنية تدعم تكاملة من الدرجة الأولى.

✓ **اختبار فترة الأخطاء المتلى *optimum lags***: تقاس فترة التباطؤ الزمني بالفترة التي يظهر منها متغير ما على متغير آخر وتحدد هذه الفترة بالاجابة على السؤال التالي ، كم يتأخر أثر متغير ما على متغير آخر؟ و تعد مرحلة اختيار عدة فترات الابطاء من أهم المراحل لأنها تؤثر بالدرجة الأولى على نتائج التقدير .

✓ **اختبار فترة الابطاء المتلى** : لتحديد فترة التباطؤ الزمني سيتم الاعتماد على معيار *AKAIKE criterion* ، *Infomation* ، *Schwartz's Criterion* ، *Information criterion Hannan Quinn* ، وكذلك *Final prediction criterion error* تختار هذه المؤشرات الفترة التي تكون فيها اقل قيم لهذه المؤشرات ونتائج هذا الاختبار يظهر ان فترة التأخر هي فترة واحدة (1) والتي تعطي اغلبية المعايير المذكورة سابقا ، وعليه سوف نعتد على نموذج تصحيح الخطأ المبطل بفترة واحدة .

✓ **اختبار Granger للسببية** : نتائج الاختبار كانت حسب الجدول التالي :

NullHypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
TC does not Granger Cause POB	30	0.26065	0.6138
POB does not Granger Cause TC		7.77579	0.0096
TR does not Granger Cause POB	30	0.07079	0.7924
POB does not Granger Cause TR		0.00235	0.9617
CR does not Granger Cause POB	30	1.63040	0.2125
POB does not Granger Cause CR		0.01579	0.9009

M2 does not Granger Cause POB	30	1.43468	0.2414
POB does not Granger Cause M2		0.60817	0.4423

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات 10eviews

- بالنسبة للمتغيرين BOP و TC: نقبل فرضية العدم أي ان سعر الصرف لا يؤثر في معدل ميزان المدفوعات و هذا الاخير يؤثر في سعر الصرف لأن قيمة P لإحصائية F أقل من 0.05 كما هو مبين في الشكل اعلاه .
- بالنسبة للمتغيرين TR و BOP نقبل فرضية العدم أي ان معدل اعادة الخصم لا يؤثر في معدل ميزان المدفوعات وهذا الاخير لا يؤثر في معدل الاعادة الخصم لأن قيمة P لإحصائية F أكبر من 0.05 كما هو مبين في الشكل اعلاه .
- بالنسبة للمتغيرين CR و BOP نقبل فرضية العدم أي ان معدل القروض المقدمة للاقتصاد لا يؤثر في معدل ميزان المدفوعات و لأن قيمة P لإحصائية F أكبر من 0.05 ، نرفض فرضية العدم أي أن معدل ميزان المدفوعات لا يؤثر في معدل القروض المقدمة للاقتصاد لأن قيمة P لإحصائية F أكبر من 0.05، كما هو مبين في الشكل اعلاه .
- بالنسبة للمتغيرين BOP و M2: نقبل فرضية العدم أي ان معدل الكتلة النقدية لا يؤثر في معدل ميزان المدفوعات و هذا الاخير يؤثر في معدل الكتلة النقدية لأن قيمة P لإحصائية F أقل من 0.05 كما هو مبين في الشكل اعلاه .
- ✓ دراسة علاقة التكامل المتزامن: كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى ، فلذلك يمكن اختبار وجود علاقة فيما بين المتغيرات الاخرى في المدى الطويل ، من خلال اختبار التكامل لجوهانسن ، والذي تظهر نتائجه أن هناك متجه مشترك واحد على الأقل للعلاقة بين المتغيرات محل الاختبار ، تتضمن هذه النتيجة أن هناك أربعة متجهات (4) للتكامل المشترك للعلاقة بين هذه المتغيرات .

4-2- تقدير النموذج ميزان المدفوعات : نتائج التقدير النموذج لمعدل ميزان المدفوعات كانت كما يلي:

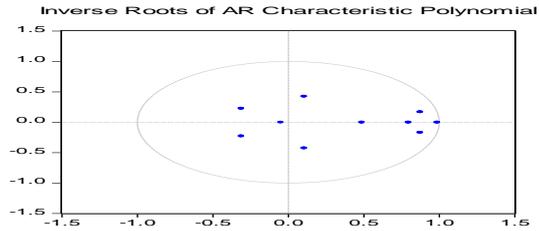
$$POB = 0.109209 - 1.955774TR + 0.109209TC + 0.805208M2 - 2.983915CR$$

نلاحظ من نتائج تقدير النموذج

- ان معدل ميزان المدفوعات له علاقة طردية مع معدل سعر الصرف أي كلما يزيد سعر الصرف في المجتمع ب 1% يرتفع معها معدل ميزان المدفوعات ب 0,10% وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية (تخفيض قيمة العملة الوطنية لدولة ما يؤدي الى انخفاض اسعار صادراتها بدلالة او مقابل وحدات العملات الاجنبية ، و بالتالي يزداد الطلب العالمي على هذه الصادرات ثم زيادة حجم ما يؤول للدولة من نقد اجنبي فيخفف العجز في ميزان المدفوعات) .
- اما بالنسبة لمعدل اعادة الخصم فهناك علاقة عكسية بينه وبين معدل ميزان المدفوعات أي كلما ارتفع معدل اعادة الخصم ب 1% انخفض معدل ميزان المدفوعات ب 1.9% ، هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية .

- اما بالنسبة لمعدل القروض المقدمة للاقتصاد فهناك علاقة عكسية بينه وبين معدل ميزان المدفوعات أي كلما ارتفع معدل القروض المقدمة للاقتصاد ب 1% انخفض معدل ميزان المدفوعات ب 1.29% ، هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية .
- اما بالنسبة لمعدل الكتلة النقدية فهناك علاقة طردية بينه وبين معدل ميزان المدفوعات أي كلما يزيد معدل الكتلة النقدية في المجتمع ب 1% ينخفض معها معدل ميزان المدفوعات ب 0.10% وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية (ذلك لأنه إذا زادت الكتلة النقدية أدى ذلك إلى خلق مشاريع إستثمارية مما يزيد من قيمة الصادرات و إنقاص الواردات ، الأمر الذي يعكس بالإيجاب على ميزان المدفوعات. كما نلاحظ كذلك من خلال معامل التحديد R^2 ان متغيرات الدراسة تؤثر على معدل ميزان المدفوعات بنسبة 0.28% أي ان المتغيرات المفسرة تتحكم في 0.28% من تغيرات معدل ميزان المدفوعات اما 72% تفسرها عوامل اخرى غير مدرجة في النموذج والمتمثلة في حد الخطأ.

اختبار استقرارية النموذج : حتى يكون النموذج مستقرا عموما فلا بد ان تكون متغيراته تشكل نظاما ديناميكيا مستقرا ، ولهذا يجب ان تكون جذور كثيرة الحدود المميزة لهذا النموذج تقع داخل دائرة الوحدة ، مما يعني ان النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الاخطاء أو عدم ثبات التباين ، حيث ان نتائج هذا الاختبار موضحة في الشكل التالي :



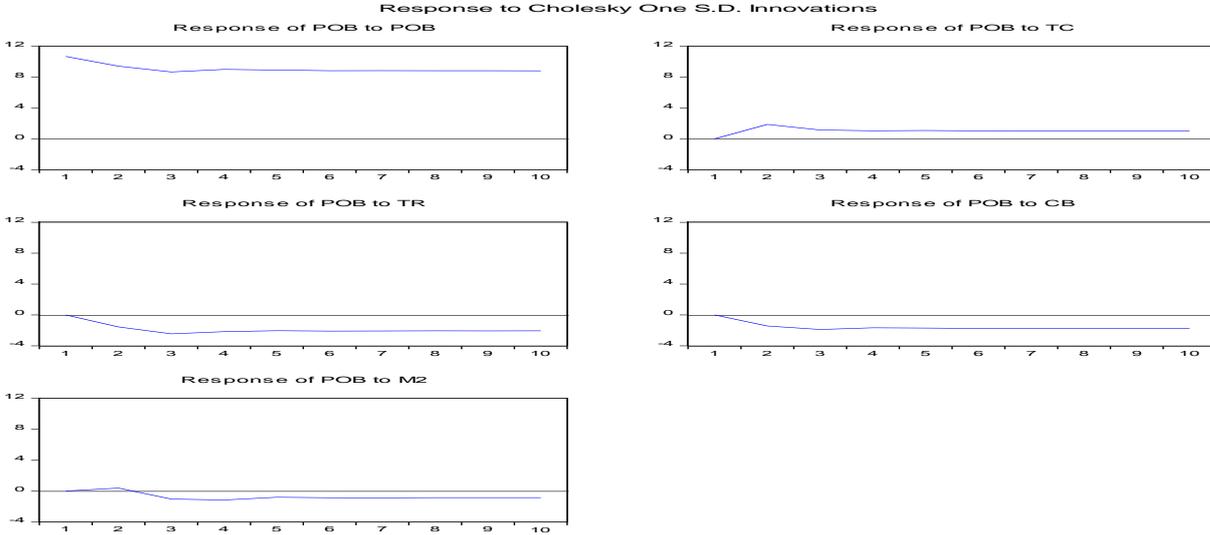
المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات 10views

نلاحظ ان النموذج مستقرا عموما لأن جذور كثير الحدود المميزة لهذا النموذج تقع داخل دائرة الوحدة ، فيما معناه ان جميع المعاملات أصغر من الواحد مما يعني ان النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الاخطاء أو عدم ثبات التباين .

يظهر بوضوح من خلال الجدول أن جميع القيم الاحتمالية وعند كل درجات التأخير هي أكبر من القيم الحرجة وهو ما يقودنا إلى قبول الفرضية الصفرية بأن البواقي النموذج لا يوجد به ارتباط ذاتي عند وهذا جيد للنموذج من الناحية الاحصائية ، من خلال كل الاختبارات السابقة يمكننا قبول النموذج $VECM$ ، لخلوه من المشاكل القياسية .

3-4- الدراسة الديناميكية : تتم من خلال استخدام استجابة الدفعة وايضا من خلال تفكك التباين:

1-3-4 : تحليل الصدمات ودوال الاستجابة : استجابة رصيد ميزان المدفوعات لتغير سعر الصرف : سيتم اختبار هذه العلاقة من خلال تتبع استجابة رصيد ميزان المدفوعات لتغير سعر الصرف ، من خلال الشكل الموضح :



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات 10eviews

- **إستجابة معدل ميزان المدفوعات للصدمات في معدل إعادة الخصم:** من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن استجابة معدل ميزان المدفوعات لأي صدمة في معدل إعادة الخصم كان سلبي خلال جميع الفترات
 - **إستجابة معدل ميزان المدفوعات للصدمات في معدل سعر الصرف :** من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن استجابة معدل ميزان المدفوعات لأي صدمة في معدل سعر الصرف كان موجب خلال جميع الفترات الدراسية.
 - **إستجابة معدل ميزان المدفوعات للصدمات في معدل القروض المقدمة للاقتصاد :** من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن استجابة معدل ميزان المدفوعات لأي صدمة في معدل القروض المقدمة للاقتصاد كان سالب خلال جميع الفترات الدراسية.
 - **إستجابة معدل ميزان المدفوعات للصدمات في معدل رصيد الكتلة النقدية:** من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن استجابة معدل ميزان المدفوعات لأي صدمة في معدل الكتلة النقدية كانت إيجابية وب معدلات ضئيلة جدا خلال الفترتين الأولى و الثانية ثم تحول إلى تأثير سلبي من الفترة الثالثة حتى الفترة السابعة لينعدم بعد ذلك حتى نهاية الفترة العاشرة.
- 2-3-4:تحليل تباين خطأ التنبؤ لمعدل التضخم:** أن تباين خطأ التنبؤ لمعدل ميزان المدفوعات خلال الفترة الأولى يعزى نفسه مئة بالمئة ثم تبدأ هذه النسبة بالإنخفاض تدريجيا ابتداء من الفترة الثانية حتى وصلت إلى 90 % في السنة العاشرة ، بمعنى مقدار التغير الذي يخض المتغيرات الأخرى يقدر ب 10 % وعليه فالمساهمة الأكبر لتقلبات معدل ميزان المدفوعات فهي ترجع إلى سعر الصرف بنسبة 7.9 % .
- بالنسبة لسعر الصرف يفسر في الفترة الثانية نسبة 2.9 % من خطأ التنبؤ في معدل ميزان المدفوعات وبعدها ارتفعت النسب ارتفاعا ضئيلا حتى وصلت للفترة العاشرة بنسبة 7.9 % من خطأ التنبؤ في معدل ميزان المدفوعات و هو يحتل المرتبة الأولى من حيث تفسير خطأ التنبؤ في معدل ميزان المدفوعات في الفترة الأخيرة .
- فمعدل اعادة الخصم يفسر في الفترة الثانية و الثالثة بنسبة 0.18 % من خطأ التنبؤ في معدل ميزان المدفوعات ليبدأ بارتفاع ولكن بنسب ضئيلة جدا حتى وصلت للفترة العاشرة بنسبة 0.29 % من خطأ التنبؤ في معدل ميزان المدفوعات. المدفوعات فهي تحتل

المرتبة الثانية من حيث تفسير خطأ التنبؤ في معدل ميزان المدفوعات في الفترة الأخيرة فالكتلة النقدية تفسر في الفترة الثانية و الثالثة بنسبة 0.06 % خطأ التنبؤ في معدل ميزان المدفوعات لتبدأ بالارتفاع ولكن بنسب ضئيلة جدا حتى وصلت للفترة العاشرة بنسبة 0.7 % منخطأ التنبؤ في معدل ميزان المدفوعات فهي تحتل المرتبة الثانية من حيث تفسير خطأ التنبؤ في معدل ميزان المدفوعات في الفترة الأخيرة.

فمعدل القروض المقدمة للاقتصاد تفسر في الفترة الثانية بنسبة 0.7 % من خطأ التنبؤ في معدل ميزان المدفوعات لتبدأ بالانخفاض ولكن بنسب ضئيلة جدا حتى وصلت للفترة العاشرة بنسبة 0.20 % من خطأ التنبؤ في معدل ميزان المدفوعات. من خلال اختبار التكامل المتزامن تبين لنا أن هنا كعلاقة توازنية طويلة الأجل ما بين المتغيرات المفسرة (معدل الكتلة النقدية ، معدل إعادة الخصم ، سعر الصرف ومعدل القروض المقدمة للاقتصاد) و المتغيرات التابعة لرصيد ميزان المدفوعات) .

وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير محدود لكل من معدل الخصم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري ، مما يدل على مساهمة المحدودة لهذين العنصرين في معالجة اختلال في ميزان المدفوعات، بينما عدم وجود تأثير للكتلة النقدية على ميزان المدفوعات، يدل على عدم مساهمة العرض النقدي في استعادة التوازن لميزان المدفوعات في الجزائري. ومنه لا يمكن الجزم بفعالية السياسة النقدية في استعادة التوازن لميزان المدفوعات، وذلك راجع لكون مشكلة الميزان المدفوعات في الجزائري هيكلية، بحيث لا يمكن الاعتماد على أدوات السياسة النقدية لمعالجة اختلالات هيكلية.

خاتمة :

إن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة كلها مستقرة عند الفرق الأول ، هذا يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى ، هذا ما سمح لنا بإجراء اختبار التكامل المتزامن نفيما بينها .

- من خلال اختبار التكامل المتزامن تبين لنا أننا كعلاقة توازنية طويلة الأجل ما بين المتغيرات المفسرة (معدل الكتلة النقدية ، معدل إعادة الخصم ، سعر الصرف ومعدل القروض المقدمة للاقتصاد) و المتغيرات التابع (ميزان المدفوعات) .

- تبين من خلال اختبار العلاقة السببية بين كل مؤشر من مؤشرات السياسة النقدية ورصيد ميزان المدفوعات ان هناك علاقة سببية في اتجاه واحد بين رصيد ميزان المدفوعات وسعر الصرف أي ان هناك تأثير مباشر من سعر الصرف نحو ميزان المدفوعات

- من خلال نتائج تحليل التباين يتبين وجود تأثير محدود لكل من معدل الخصم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري ، مما يدل على مساهمة المحدودة لهذين العنصرين في معالجة اختلال في ميزان المدفوعات ، بينما عدم وجود أي تأثير للكتلة النقدية على ميزان المدفوعات ، يدل على عدم مساهمة العرض النقدي في استعادة التوازن لميزان المدفوعات في الجزائري.

ومنه لا يمكن الجزم بفعالية السياسة النقدية في استعادة التوازن لميزان المدفوعات، وذلك راجع لكون مشكلة الميزان المدفوعات في الجزائري هيكلية، بحيث لا يمكن الاعتماد على أدوات السياسة النقدية لمعالجة اختلالا هيكلية.

توصيات :

- زيادة التنسيق بين السياسات الاقتصادية، لأن السياسة النقدية تحتاج الى تنسيق مع السياسة المالية والاستثمارية و غيرها من السياسات الكمية؛

- العمل على تنويع مصادر السيولة فلا يجب أن يبقى البترول هو المورد شبه الوحيد، خاصة ان اسعاره متذبذبة؛ الامر الذي يمكن أن يزيد في استقرارية ميزان المدفوعات خاصة ان فاتورة الاستيراد ترتفع من سنة إلى أخرى، إما بسبب زيادة الطلب أو بسبب ارتفاع الاسعار في السلع العالمية.

- استغلال فائض السيولة في مشاريع استثمارية منتجة من شأنها أن يقلص من فاتورة الواردات و التبعية لمخارج.

- تحديث تطوير المنظومة المصرفية الجزائرية .

مراجع :

- 1- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993،
- 2- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعث الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 2000
- 3- رحيم حسين، الاقتصاد المصري في مفاهيم تحاليل وتقنيات، دار البهاء الدين لمنشر. والتوزيع، الجزائر 2008
- 4- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر لمنشر والتوزيع، الجزائر 2005،
- 5- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000
- 6-M Bye De Bernis ,relations économiques international ,Ed Dalloz ,Paris 1987 ,édition , 82
- 7-ONS <http://www.ons.dz>
- 8-Bulletin statistique trimestrielle, mars 2002 , P 10
- 9-Rapport "Evaluation économique et monétaire en Algérie "Banque d'Algérie,
- 10-Bulletin statistique, séries rétrospectives(1964- 2011) , Banque d'Algérie
- 11-Bulletin statistique trimestrielle, N° 21 mars 2013 , P 10
- 12-Bulletin statistique trimestrielle, N° 25mars 2014 , P 10
- 13- Rapports 2010,2011, 2012 de la Banque d'Algérie